في الواقع الاقتصادي

السلف والقروض الحكومية

عباس الغالبي

يرى الكثير من النخب الاقتصادية والمستهلكين على حد سواء أن إطلاق السلف والقروض من قبل مصرفي الرافدين والرشيد الحكوميين أشبه بذر الرماد في العيون ، فإن هذه العودة الميمونة لمشهد الإقراض الحكومي لشرائح موظفي الدولة لم تأت بجديد ، بل كنا ننادي منذ العام الماضي بضرورة خفض أسعار الفائدة على القروض الإسكانية المسماة (المئة راتب) ، شريطة أن لا تتجاوز حاجز الخمسين مليون دينار .

وهذه القروض مازالت بذات أسعار الفائدة العالية والتي تثقل كاهل الموظفين المستفيدين منها ، في وقت نوهنا سابقاً أنه بإمكان وزارة المالية التدخل وتحمل جزء من سعر الفائدة ودعم المصارف بهذا الاتجاه على أن يتحمل المقترض نسبة ضئيلة من أسعار الفائدة ، كأن تكون ١٪ أو ٢٪ ، وبهذا يمكن للمستفيد من القرض ألا يتحمل تبعات كبيرة جراء أسعار الفائدة التي تصل الى ٨٪ ،تحقيقاً لهامش الربح المصرفي ، حيث تتذرع المصارف الحكومية بعدم إمكانيتها بسد التكلفة لهذه القروض ما لم تستحصل أسعار فائدة عالية ، ولكن كثيرا من المراقبين يقولون إن هامش الربح كبير، فيما إذا اعتمدت أسعار الفائدة التي ثبتها كل من مصرفي الرافدين والراشدين ، ونحن بدورنا ندعو كلا من المصرفين العتيدين الرافدين والرشيد الى كثير من الإفصاح والشفافية ، والإعلان عن سقف الائتمان المحدد لهذه القروض ومقدار الأرباح المتوقعة خلال السقف الزمني الموضوع لها، سعياً لاطلاع الجمهور وفي مقدمتهم المستفيدون من هذه القروض التي تشكل هاجساً يلازم الموظفين في مؤسسات الدولة كافة .

ومن هنا كنا نتطلع أن تبادر وزارة المالية ومعها مجلسا إدارتي المصرفين الى خفض أسعار الفائدة للقروض الإسكانية ، وان كانت هنالك مخاطر ائتمانية وتوجس من حالات الفساد الإداري والمالي التي ضربت أطناب المشهد الائتماني خلال العام الماضي ٢٠١٠ ، إلا أن الأمر كان يتطلب أن تساهم وزارة المالية في دعم المصارف على أقل تقدير في هذا الاتجاه ، ولكن لا ندري ماالذي يعتمل في صدور أصحاب القرار والخبراء والمستشارين العاملين في وزارة المالية أو مصرفي الرافدين والرشيد ، إلا التفكير بالأرباح على حساب المستهلك من دون التفكير بالبدائل التي قد تصبح واقع حال على مستوى الممارسات اليومية.

فيما أعلن عن تأسيس أول مصرف إسلامي حكومي

خبراء مصرفيون لـ(المدى الاقتصادي): الجمهور ميّال إلى هذا النوع من المصارف لأنها تعتمد الشريعة

بغداد / صابرين علي

فيما أقر العراق تأسيس أول مصرف حكومي يوفر خدمات التمويل الإسلامي في البلاد برأسمال يصل الى ٢٥٠ مليار دينار (نحو ٢١٤ مليون دولار) ، رحب خبراء مصرفيون بتأسيس هذه المصارف، معتبرين وجودها يندرج في إطار المنظومات المصرفية الحديثة القادرة على تلبية متطلبات المرحلة الحالية .

وقال مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح لـ (المدى الاقتصادي) :إن تفعيل دور هذه المصارف على صعيد المنظومة المصرفية في العراق يرتبط بمدى الرغبة والميول للزبائن في وضع أموالهم فيها ،معتبراً هذه المصارف من ضمن المنظومات الحديثة والتي لها دور كبير في الدول التي تعرضت للازمة المالية العالمية .

وأضاف صالح :أن المصارف الإسلامية تقوم على أساس الربح والخسارة وليس على الأساس الربوي وهي تقدم ضمانات عالية للمودعين مما يجعل هناك ثقة بها من قبل الجمهور، وخصوصاً أن العراق يعد بيئة دينية تهتم بجوانب الشريعة وما يخص الحلال والحرام .

وتابع صالح :أن المصارف الإسلامية تستقطب رؤوس أموال كبيرة من خلال الجمهور والذي يعد ميالا الى هذا النوع من المصارف المبني على أساس الحلال والحرام في تعامله .

من جهته قال معاون المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة فائق الخالدي : إن هذه المصارف تساهم مساهمة كبيرة في تعديل المنظومة المصرفية وزيادة الاستثمار فيها .

وأضاف الخالدي : ان المصارف تقسم الى مصارف تجارية واستثمارية وإسلامية حيث إن الأخيرة انتشرت انتشاراً واسعاً في أكثر دول العالم العربي وحتى الأجنبي ، مؤكداً على ضرورة تفعيل قوانين خاصة بهذه المصارف لأنها حتى الآن تتقيد بقوانين المصارف التجارية وهي تعمل بها ،الأمر الذي يحتم عليها التقيد القوانين الخاصة التي تمنع هذه المصارف من الاستثمار في بعض قوانين الدستور الخاصة بها مثل مادة قانون ٢٨ و١٠٤ التي تحد من الاستثمار المباشر للمصارف الخاصة والاشتراك بالعمليات الاستثمارية .

وبين الخالدي أن هذه المصارف تستقطب رؤوس أموال عالية من خلال الجمهور مستفيدة من انتشارها الواسع في أنحاء العراق وثقة الجمهور بها ، مشيراً إلى أن الشريعة الدينية تشجع على إيداع الأموال في مثل هذا النوع من المصارف، وخصوصاً أنها تراعي أمور الحلال والحرام من خلال عدم تحديد أسعار الفائدة بسعر معين على الأموال المودعة وتقوم على أساس الربح والخسارة على عكس المصارف الأخرى التي تحدد أسعار الفائدة للأموال بأسعار ثابتة، الأمر الذي يجعل هناك تحريما من قبل الشريعة لهذا النوع من المصارف في تعاملاتها .

وذكر بيان صحفي على موقع "خدمة معلومات المصرفية الإسلامية" (اي.اف.اي. اس) بحسب وكالة رويترز أن المصرف الإسلامي العراقي الجديد سيعمل تحت إشراف البنك المركزي العراقي وسيرتبط إداريا بوزارة المالية.

ونقل البيان عن مسؤول عراقي قوله إن المصرف الإسلامي "سيعمل على استقطاب رؤوس الأموال الكبيرة وسيساهم في عملية الصيرفة الداخلية والتعامل مع المصارف الحكومية والخاصة."

وقررت الحكومة العراقية السماح بافتتاح نوافذ إسلامية في المصارف الحكومية التقليدية أيضا.

ويمثل القرار ابتعادا عن نهج سابق إذ كانت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي أعلنت سابقا حسب ما ورد في البيان أن المصارف الإسلامية العاملة حاليا في العراق وعددها تسعة مصارف خاصة لا تساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية.

وذكر البيان أن المصارف الخاصة في العراق البالغ عددها ٣٦ مصرفا لا تمتلك أدوات النهوض بالواقع النقدي والاقتصادي لأسباب عدة أهمها غياب قانون خاص ينظم أعمالها وعدم تأمين الدعم المطلوب من الدولة.

وأشار الى أن مصرف الرافدين الذي يعتبر أهم مصرف حكومي في البلاد لا يقبل الحوالات من المصارف الخاصة ومن ضمنها المصارف الإسلامية وقال إن وزارة المالية تمنع التعامل مع المصارف الخاصة ومنها الإسلامية.

وكان البنك المركزي العراقي أعلن مؤخرا أنه سيمنح عددا من رخص تأسيس المصارف الخاصة، مؤكدا أن ازديادها سيعزز الوضع الاقتصادي.

وقال البيان إن مجموع رؤوس أموال المصارف الخاصة في العراق يبلغ نحو ٢,٧ مليار دولار بعدما رفع معظمها رأسماله الى ١٠٠ مليار دينار بنهاية شهر يونيو حزيران على أن يصل الى ٢٥٠ مليار بنهاية ٢٠١٢.

التجارة: العراق ينتج ١,٥ مليون طن من القمح خلال الموسم الحالي

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

استلمت وزارة التجارة كميات الحنطة المسوقة من المحافظات العراقية بواقع ١,٥ مليون طن خلال الموسم الحالي، بينها أكثر من نصف مليون ونصف المليون من محافظات إقليم كردستان العراق الثلاثة إضافة إلى نينوى وكركوك.

وقال المتحدث الرسمي باسم الشركة العامة لتجارة الحبوب عامر عبد العزيز لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن وزارة التجارة تسلمت من محافظات دهوك وأربيل وكركوك والسليمانية ونينوى ٥١٩ ألف طن من الحنطة بمختلف درجات نوعياتها .

وأكد على أن مجموع ما تسلمته الوزارة من محافظات العراق وصل إلى ١,٥ مليون طن".

وكانت وزارة التجارة قد أعلنت أمس الأول أنها قررت تمديد عمل مراكز تسويق محصولي الحنطة والشعير بخمسة محافظات وهي أربيل ودهوك والسليمانية ونينوى وكركوك.

ويعد العراق أحد أكبر مستوردي القمح في العالم وتنفق الحكومة مبالغ طائلة من ميزانيتها على برنامج لحصص الغذاء يخدم ٦٠ في المئة من العراقيين.

ويقول مسؤولون إن متوسط الاستهلاك السنوي من القمح في العراق يبلغ نحو ٤,٥ مليون طن وينتج البلد أقل من نصف الكمية تقريبا، بينما يبلغ متوسط الاستهلاك السنوي من الأرز ١,٢٥ مليون طن.

وقطاع الزراعة هو أكبر مشغل للأيدي العاملة في العراق لكنه يأتي خلف القطاع النفطي ذي الأهمية الحيوية من حيث الناتج الاقتصادي.

وأضاف عبد العزيز أن "دهوك سوقت إلى مخازن وزارة التجارة ١٣٤ ألف طن، ونينوى ١١٥ ألف طن، وكركوك سوقت ١٠٥ ألف طن، و أربيل سوقت ٩٠ ألف طن، والسليمانية ٧٥ ألف طن".

وأشار إلى أن "محافظة دهوك تصدرت المرتبة الثالثة في ترتيب المحافظات العراقية المنتجة للحنطة خلال الموسم الحالي بعد محافظتي واسط وصلاح الدين".

وارتفع سعر الدقيق في العراق إلى ثلاثة أمثاله خلال الشهور الماضية بسبب نقص الواردات.

وعانى قطاع الزراعة في العراق على مدى عقود من الحروب والعقوبات والإهمال وواجه جفافا حادا في عامي ٢٠٠٩ و٢٠٠٨ وهو ما أضر بشدة بإنتاج القمح والأرز.

مصادر: النفط توقع اتفاقا نهائيا للغاز مع شل

بغداد / رويترز

ذكرت مصادر مطلعة أن وزير النفط وقع بالأحرف الأولى أمس الثلاثاء عقدا نهائيا مع رويال داتش شل وميتسوبيشي بقيمة ١٢ مليار دولار لتجميع الغاز المصاحب من حقول النفط الجنوبية.

ويحتاج هذا الاتفاق الذي طال انتظاره الى موافقة الحكومة العراقية.

وذكرت رويترز أن العقد جرى توقيعه في اجتماع مغلق لم تدع إليه وسائل الإعلام. وظل هناك التباس حتى اللحظات الأخيرة بشأن ما إذا كان التوقيع سيتم.

وأبلغ مصدر رويترز يوم الأحد الماضي أن وزارة النفط تعتزم توقيع العقد أمس الثلاثاء لكن الوزارة أعلنت الاثنين الماضي أنها ستؤجل التوقيع دون إبداء أسباب.

لكن مصدرا في قطاع النفط العراقي ومصدرا آخر قريبا من الاتفاق أبلغا رويترز أنه تم توقيع العقد بالأحرف الأولى صباح أمس الثلاثاء.

وسيكون المشروع المشترك واسمه شركة غاز البصرة في صدارة خطط العراق لتحديث منشآت الطاقة وتعزيز صادرات النفط التي تحوم حول مستويات لم تشهدها منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للبلاد عام ٢٠٠٣.

وستمتلك الحكومة العراقية ٥١ بالمئة من المشروع.

ويعاني العراق منذ سنوات من انقطاع الكهرباء بشكل متكرر وهو مهدد باستمرار العجز في الكهرباء لسنوات الى أن يتم تجميع الغاز المصاحب من حقول نفط ضخمة في الجنوب لتغذية محطات كهرباء جديدة.

ويخسر العراق مليار قدم مكعبة من الغاز يوميا بالحرق ومعظمها في الجنوب. ويعتزم استخدام الغاز الذي سينتجه المشروع المشترك مع شل في السوق المحلية لتلبية الطلب المتنامي على الكهرباء وقد يصدر الفائض.

وسيساعد اتفاق التطوير الذي تبلغ مدته ٢٥ عاما على تجميع أكثر من ٧٠٠ مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز يجري حرقها حاليا في ثلاثة حقول جنوبية هي الرميلة والزبير وغرب القرنة ١ والتي جرى طرحها في جولة ترسية العقود الأولى في ٢٠٠٩.

تجارة نينوى تعقد اتفاق تعاون تجاري مع ألمانيا

نينوى / متابعة المدى الاقتصادي

كشف رئيس غرفة تجارة نينوى عن توقيع اتفاقية تعاون مشترك ولاول مرة في نينوى مع الجانب الألماني وغرفة تجارة نينوى، حيث تضمنت الاتفاقية تبادل الخبرات وتقديم التسهيلات التجارية بين تجار الطرفين.

وقال رئيس غرفة تجارة نينوى مقبل احمد الدباغ لوكالة كردستان للأنباء(اكانيوز) إن "الاتفاقية تسهم في تبادل الخبرات وتعزيز العلاقات التجارية بين الجانب الألماني ومحافظة نينوى".

وتتضمن الاتفاقية التي وقعها الجانبان، تعاون كبار تجار نينوى وألمانيا من اجل تعزيز العملية الاقتصادية والاستثمار بين الطرفين، وأكد الدباغ نقلا عن الجانب الألماني، قوله إن "الاختيار وقع على محافظة نينوى دون المحافظات العراقية لأنها تسهم بشكل اكبر وأوسع في العملية التجارية، معتبرين نينوى مدينة تمتلك واقعاً اقتصادياً فعالاً، فضلا عن ان هناك علاقات قوية وكبيرة بين تجار نينوى والتجار الألمان في جميع المجالات".

من جانبه، قال الناطق باسم الجانب الألماني، الذي يرأس الوفد التجاري امالنا شاليك إن "الوفد الألماني وقع الاتفاقية مع الجانب العراقي من اجل تعزيز العلاقات التجارية التي تربط تجار محافظة نينوى بالجانب الألماني وان هناك عملاً مباشر وزيارات متبادلة منذ ٢٠٠٤ مع تجار نينوى ولغاية اليوم".

وأفاد انه "تم اختيار محافظة نينوى من قبلنا، لأنها فضلا عن موقعها الجغرافي التي تقع في جهة الشمال من العراق، مدينة نشيطة تجارياً".

وأعرب شاليك عن سروره بتوقيع هذا العقد، مبيناً أن "هذا أول عقد تجاري نبرمه في العراق، وهو أول عقد مع محافظة نينوى، وسنعمل خلال الأشهر المقبلة على توقيع عدد آخر من العقود وبالأخص في الجانبين السياحي والصناعي، في محافظة نينوى .

الكهرباء: الضوابط المصرفية تعيق التعاقد مع الشركات العالمية

بغداد / المدى الاقتصادي

أكدت وزارة الكهرباء أن الضوابط المصرفية تعيق التعاقد مع الشركات العالمية الأمر الذي يتطلب تشريعات نيابية .

وقال الناطق باسم الوزارة مصعب المدرس لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن وزارة الكهرباء تواجه مشكلة التعاملات المصرفية مع الشركات العالمية إذ أن هناك ضوابط تشترط توفير خطابات الضمان في المصارف الحكومية الأمر الذي يثير مخاوف تلك الشركات ".

وأضاف أن وزارة الكهرباء طالبت رئاسة الوزراء بضرورة تسهيل الإجراءات المصرفية وإشراك مصارف أجنبية معتمدة ومعروفة في خطابات الضمان .

وتابع أن جزءاً كبيراً من المصارف العراقية لا تستطيع توفير ضمانات مالية للشركات الأجنبية لان رؤوس أموالها أدنى من خطابات الضمان المقدمة الشركات الأجنبية . ويذكر أن هناك أكثر من ٢٣ شركة أجنبية تعمل على تطوير منظومة الطاقة الكهربائية في البلاد .

وأعلنت وزارة الكهرباء الاتحادية عن أنها اتفقت مع الجانب الإيراني على رفع مستوى الطاقة الكهربائية من إيران عبر خط "كرخة- عمارة" إلى ٤٠٠ ميغاواط.

وكشفت وزارة الكهرباء في وقت سابق عن أن مشاريعها لنصب المحطات الغازية تهدف لإنتاج ٧١٥٠ميغاواطاً تدخل المنظومة في عام ٢٠١٣.

وطالبت وزارة الكهرباء رئيس الحكومة نوري المالكي أثناء زيارته إلى الوزارة في ٨ شباط الماضي بحل مشكلة الضوابط الصارمة في التعاقد مع الشركات الأجنبية والمحلية لنصب المحطات الكهربائية التي تسببت بتأخير انجاز المشاريع.

وبحسب خبراء فإن العراق بحاجة إلى خطة طوارئ من خلال توفير محطات صغيرة توفر نحو ١١ ألف فولت، تأتي جاهزة من الدول المجاورة وتقوم بنصبها شركات عالمية مهتمة بمشاريع الاستثمار الكهربائي.

ويعاني العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، ولا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

وبحسب أرقام حكومية فإن طاقة العراق المتاحة تبلغ نحو ٩ آلاف ميغاواط، فيما يقدر الطلب بما يصل إلى ١٤ ألف ميغاواط خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية.

ويخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط في أربع سنوات مقبلة ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ثلاثة إلى ٤ مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف

في غضون ذلك أعلنت وزارة الكهرباء عن دخول طاقات جديدة إلى المنظومة الكهربائية الوطنية بسعة ٣٦ ميغاواط ، مؤكدة أنه تم إصلاح الوحدات التي احترقت في البارجة التركية بميناء خور الزبير.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس بحسب "السومرية نيوز" : إن المنظومة الكهربائية الوطنية شهدت دخول طاقة جديدة بسعة ٣٦ ميغاواط بعد ربط محطة كهربائية في معمل الأسمدة في البصرة بالمنظومة الوطنية مشيراً إلى أن المحطة الكهربائية الجديدة التي نفذتها شركة بغداد مولت من قبل وزارة الصناعة والمعادن بكلفة ٤٠ مليون دولار".

من جانب آخر، أكد المدرس أن الوحدات الكهربائية التي احترقت في البارجة التركية الأولى الراسية في ميناء خور الزبير أعيدت إلى العمل بعد إصلاحها من قبل الملاكات الفنية العاملة في الشركة التركية لافتاً إلى أن هذه الخطوة أعادت إلى المنظومة الوطنية ٧٢ ميغاواط .

وكانت الشركة العامة لموانئ العراق ذكرت، في الـ١٨ من حزيران الماضي، أن إحدى الوحدات التوليدية لبارجة تركية راسية في ميناء خور الزبير ومتخصصة بإنتاج الطاقة الكهربائية احترقت بسبب تماس كهربائي مما أدى إلى توقفها عن العمل.

وكانت وزارة الكهرباء وعدت، في ١٦ آذار الماضي، بتوفير ثماني ساعات من الطاقة الكهربائية للمواطنين خلال فصل الصيف.

يذكر أن العراق يعاني من نقص في الطاقة الكهربائية منذ بداية عام ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، مما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة الصغيرة والأهلية في وقت تسجل فيه حرارة الطقس ارتفاعاً مطرداً .

الزراعة : منح أكثر من ١٠ مليارات دينار كقروض

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

منحت وزارة الزراعة أكثر من ١٠ مليارات دينار كقروض في بغداد استفاد منها ٥٣٢ فلاحا ومزارعا ضمن المبادرة الحكومية لدعم القطاع الزراعي.

وقال بيان للوزارة إنه ضمن خطة الدعم المستمرة للفلاحين والمزارعين تواصل الكوادر الزراعية في شعبة التسليف وبمشاركة منتسبي الشعب الزراعية العاملة في وحدات التسليف والمتابعة تعمل المديرية على تقديم القروض الزراعية بأنواعها إلى الفلاحين والمزارعين ضمن المبادرة الزراعية الحكومة العراقية لدعم القطاع الزراعي وتطويره وفي مختلف المجالات الزراعية.

وأضاف أن مبالغ القروض وصلت إلى أكثر من ١٠ مليارات دينار واستفاد منها ٥٣٢ من الفلاحين والمزارعين ومربي الثروة الحيوانية في المحافظة، لافتا إلى أن مديرية زراعة بغداد مستمرة في منح القروض.

(صاعد... نازل)

متابعة / المدى الاقتصادي

شهدت الأسواق المحلية انخفاضاً في أسعار بعض المنتجات والمواد الغذائية والسلع المحلية والمستوردة ، بعدما شهدت خلال اليومين الأخيرين ارتفاعا لافتا للنظر مع بدء العد التنازلي لشهر رمضان المبارك .

وعزا خبراء هذا الصعود والهبوط في الأسعار الى عوامل متضافرة تنعكس على مشهد الأسعار في الأسواق المحلية .

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور ستار البياتي لـ (المدى الاقتصادي) : إن شهر رمضان يؤثر على الأسعار بسبب كثرة الطلب على بعض المواد الغذائية من قبل المستهلكين . وأضاف البياتي : هنالك عوامل أخرى تتعلق بطبيعة القوانين والقرارات الحكومية التي تلقي بظلالها على مشهد الأسعار بين هبوط وصعود، مشيراً الى قانون التعرفة الكمركية الذي يؤثر على عملية دخول البضائع الى الأسواق المحلية .

وتابع البياتي : أن ظاهرة الإغراق السلعي وحاجة المستهلكين وانحسار الإنتاج المحلي كلها تعد عوامل مؤثرة على حركة الأسعار في الأسواق المحلية ، فضلاً عن عامل الحصاد الزراعي .

ويذكر أن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٥٠٠٠) دينار خلال اليومين الماضيين ، فيما هبط سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم إلى (٥٩،٧٥٠) دينارا. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)من (٦٢،٧٥٠) دينارا إلى (٦٢،٥٠٠) دينار، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) من (٦٦،٧٥٠) دينارا إلى (٦٥،٥٠٠) دينار ، فيما هبط سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٤٠،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٠٠٠) دينار ومادة الطحين زنة (٥٠كغم)للكيس إلى (٣٧،٥٠٠) دينار ، فيما ارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٦،٥٠٠) دينار إلى (٣٧،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٧٥٠) دينارا إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا وكذلك مادة البيض المستورد حيث استقرت الكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من (٥٦،٥٠٠) دينار إلى (٥٦،٢٥٠) دينارا.في حين ارتفع سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٢،٧٥٠٠) دينار إلى (١٤،٢٥٠) دينارا وسعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا.

وبين المراقبون إن سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد(١٤،٢٥٠) دينارا وسعر الموصل١٣٠٠٠ وسعر البصرة١٣،٥٠٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٠٠٠ سعر الموصل١٣٥٠٠ سعر البصرة ١٤٠٠٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٥٠٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، إما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٤،٨٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالاتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠دينار رز إماراتي / ١ كغم / ٩٥٠ دينارا ، كيس زنة ٥٠ كغم (٢٥٠، ٢٧) دينارا، الجريش الناعم والخشن والحبة / ١ كغم / ١٤،٨٠٠ دينار .